

Qatar's LNG projects will achieve significant reductions in greenhouse gas emissions: Al-Kaabi



Qatar's LNG projects will achieve significant reductions in greenhouse gas emissions through carbon capture and sequestration as well as the use of solar energy, noted HE the Minister of State for Energy Affairs Saad Sherida al-Kaabi.

"In all, we aim to reduce the overall carbon intensity by about 30% compared to previous generation designs," al-Kaabi said delivering the keynote address on the virtual mode at the 12th LNG Producer-Consumer Conference being held in Tokyo, Japan.

Al-Kaabi, who is also the President and CEO of QatarEnergy stressed the need for a clear roadmap with specific targets to achieve a fair and effective energy transition with a realistic and stable path towards the reduction of the global carbon footprint.

The minister said, "I would like everyone around the world

calling for a speedy energy transition to consider that the world needs a fair and effective transition with a realistic and stable path, which wisely balances humans flourishing with environmental protection, it should not continue to only focus on the needs of the rich and well-developed countries but must prioritise the needs of developing countries.

“This highlights the need for a realistic and resolute energy transition, starting with a solid integration of natural gas in the energy mix of today and tomorrow. We strongly believe that Gas will be needed as a safer reliable base load in the energy mix for most nations for decades well beyond 2050.”

Highlighting the challenges facing the energy industry, Minister al-Kaabi said, “Lack of investments in the oil and gas upstream sector remain as an unresolved and unchallenged chronic problem, contributing to greater lack of clarity, volatility, and supply uncertainty. This lack of investment will likely cause increased instability for every region around the world.”

In this context, al-Kaabi said, “Qatar is providing the world with the cleanest available hydrocarbon source of energy, which has met both the economic and environmental aspirations for a better future. By 2029, about 40% of all new global LNG supplies will be provided by QatarEnergy projects.

Minister al-Kaabi concluded his remarks by stressing the State of Qatar’s determination to work with its clients and partners to realise the full potential of LNG as a vital contributor to a realistic and responsible energy transition, and to continue to take concrete action across the entire spectrum of the energy industry to address the challenges of climate change.

The LNG Producer-Consumer Conference is a global annual dialogue, launched in 2012, organised by Japan’s Ministry of Economy, Trade and Industry, and the Asia Pacific Energy Research Centre.

It provides ministers, heads of international organizations, corporate executives, and other stakeholders with a venue to share the latest trends in the global LNG market and discussing opportunities and challenges with a view to its

development.

تنبيه... كي لا تذهب الثروة النفطية إلى المجهول



يقرب لبنان من ساعة الصفر في مجال الاستكشافات النفطية البحرية، التي تعاقدت معها شركة Transocean Barents خصوصا أن سفينة الحفر لإتمام عمليات الاستكشاف في البلوك رقم 9 Total -Energies والموجودة حاليا في النروج، ستنتقل إلى لبنان في تموز الجاري للبدء بعمليات الحفر.

هذا ما يؤكد خبر الطاقة الدولي رودي بارودي في حديث لـ"المركزية"، ويشير إلى أن "هذا التطور الهام يعني أن شركة "توتال" تقوم بواجباتها التعاقدية إن لناحية استكمال التجهيزات التقنية واللوجستية، أو لناحية البدء الفعلي بعمليات الحفر والاستكشاف في هذا الحقل". ويقول إن "عملية ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل كانت ضرورية للبدء بهذا العمل المهم، خصوصا لجهة طمأنة تحالف الشركات الدولية... كما أن هذا الترسيم سيسمح بفرز مكامن النفط والغاز ضمن المناطق المتداخلة مع إسرائيل فورا، موضحا أن "قانون البحار"، Total-Energies وذلك من خلال اتفاقية هو آلية أساسية لتسوية جميع المشاكل سلميا، إذ أن الدول تستطيع

اللجوء إليه ساعة تشاء لترسيم حدودها البحرية المتنازع عليها وهو المرجع الصالح لأحكام وقرارات المحاكم الدولية والتحكيم والمعاهدات الثنائية، ما يؤمن استقراراً مطلوباً لجذب الشركات العالمية من أجل تطوير بلوكات النفط والغاز

وفي هذا السياق، يلفت إلى أن هناك "أربعة بلوكات إسرائيلية وهي 74 و 27 و 36 و 70 التي ستُطرح للمزايدة، تتجاوز جنوباً المنطقة E4 - الاقتصادية المصرية الخالصة وتقتطع من البلوك المصري رقم مساحة ١٤٠ كيلومتراً مربعاً، أي ما يوازي خمس مرات مساحة حقل "زهر"، وعلى الرغم من أن مصر وإسرائيل ليس لديهما توقيع رسمي فمن خلال المفاوضات واستناداً إلى القانون MBL للحدود البحرية الدولي، يمكن تقاسم العائدات في المناطق المختلطة، من هنا فإن هذا التعدي أو التداخل لم يمنع الجانبان المصري والإسرائيلي من تعيين موعد للمناقشات في 16 تموز 2023 أي بعد حوالي الأسبوعين... أما لبنان كما أسلفنا ذكره، فيمكنه تحصيل عائدات المناطق المتداخلة من خلال اتفاقية "توتال إنريجي" الموقعة مع إسرائيل

الإصلاحات أولوية وإلا..

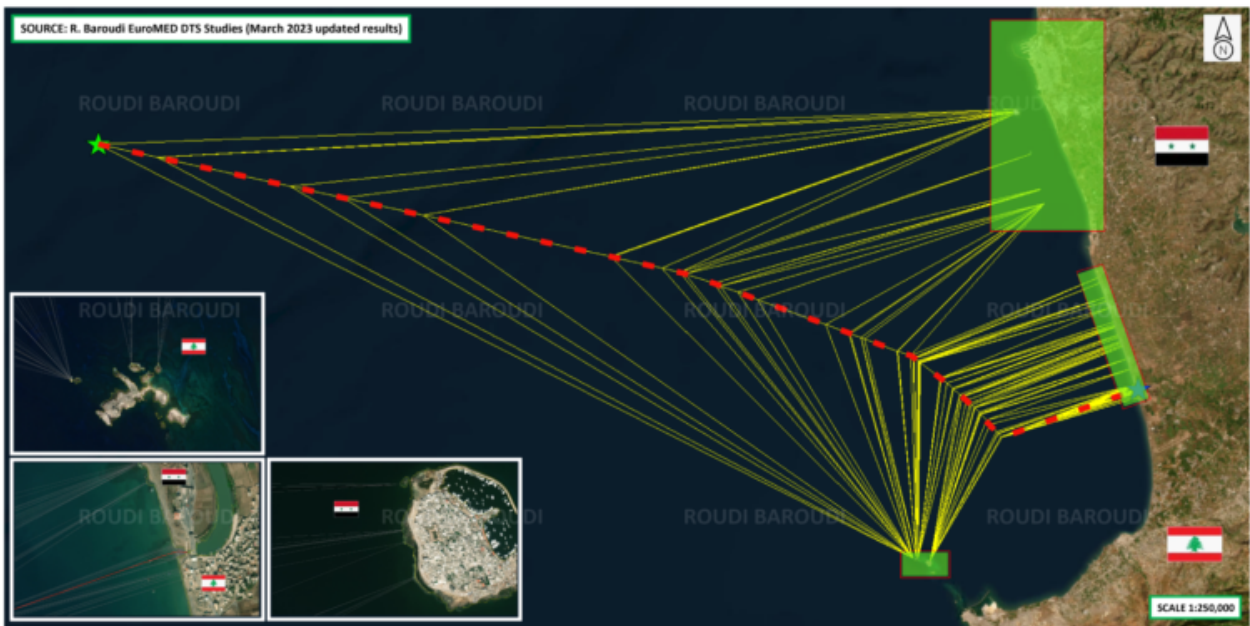
ويشدد بارودي على أن "الإصلاحات الاقتصادية والمالية والقانونية المطلوبة من المجتمع الدولي والهيئات الاقتصادية اللبنانية، تبقى أولوية من أجل الاستفادة من الثروات النفطية التي يمكن أن تتكشف في المياه اللبنانية، إذ أن الحوكمة الصحيحة هي التي تؤمن الاستعمال الصحيح للثروة النفطية... فمن هنا ضرورة أن تقوم الحكومة فوراً بإصلاحات جذرية تبدأ بالاعتماد على خارطة الطريق المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، وضرورة إقرار قانون لصندوق سيادي مستقل شفاف على مثال البلدان التي سبقتنا في هذا المجال وإلا فإن مصير الثروة النفطية سيكون مشابهاً لغيرها من الثروات التي هدرت نتيجة "فساد مستشري".

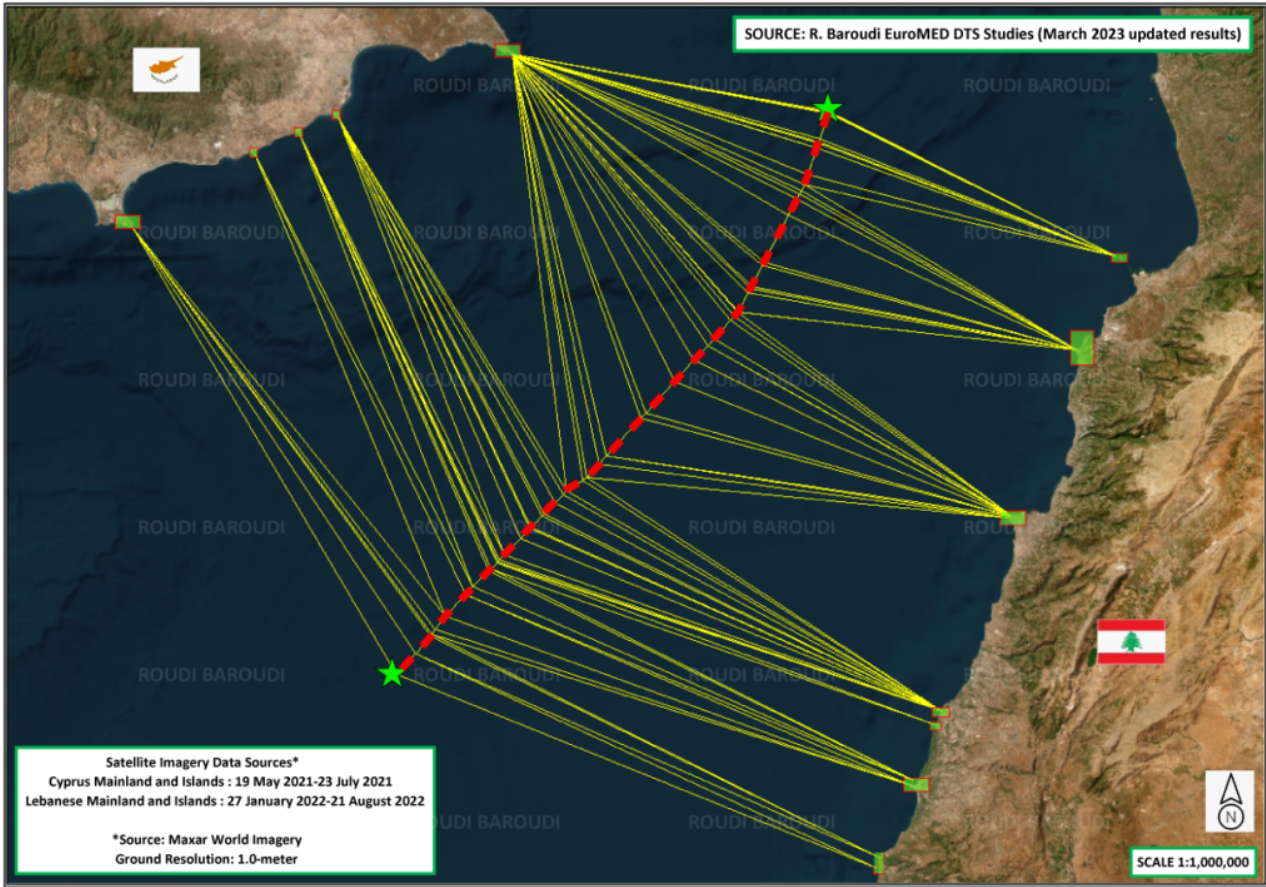
وليس بعيداً، يوضح أن "غياب الإصلاحات وسيادة القانون سيمنعان شركات النفط الدولية الكبرى من القدوم والاستثمار في بلد يحتاج إلى مداخل مالية جديدة وشفافة، ولعلّ التمديد الجديد لمهلة تقديم طلبات الاشتراك في دورة التراخيص الثانية في مياه البحرية اللبنانية التي انتهت في 30 حزيران حتى الثاني من تشرين الأول 2023، أكبر دليل على أن غياب الإصلاحات وتردّي الأوضاع السياسية والمالية وعدم تحسّن سمعة لبنان في مكافحة الفساد، ستمنع من تحقيق تقدّم فاعل في عمليات الاستكشاف، كما يضاف إلى هذه المشكلة التباطؤ في استكمال عملية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، والتأخر

. في إطلاق ترسيم الحدود البحرية مع سوريا

لبنان يتمتع بمزايا كثيرة " يختم بارودي، منها "ديناميكية شعبه"...
وشمسه وبحره وجباله بالاضافة الى حسن الضيافة، وقريبا جدا قد
يتمتع باستكشافات غازية ونفطية واعدة تمكنه في حال استغلالها
بطريقة مستدامة وشفافة، من وضع لبنان على الطريق الصحيح في عملية
" النهوض الاقتصادي والمالي التي يحتاج إليها

الحدود البحرية لشرق البحر الأبيض المتوسط: حاجة لبنان إلى إكمال ترسيم الحدود البحرية من خلال إبرام إتفاقيات مع قبرص وسوريا - خبير طاقة متخصص





أثينا، اليونان - 25 حزيران 2023: صرّح خبير طاقة إقليمي في مؤتمر عالمي للطاقة في أثينا يوم الأربعاء أنه على لبنان استكمال اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل الموقعة العام الماضي من خلال السعي لاتفاقات مماثلة مع قبرص وسوريا.

Energy and Environment Holding، الرئيس التنفيذي لشركة وهي شركة استشارية مستقلة مقرها الدوحة، قطر: "يجب أن يتابع لبنان مفاوضات مفتوحة وموضوعية مع هذين الجارين، على لبنان محاورة الدولتين حتى يتم رسم الحدود البحرية بين لبنان وسوريا وقبرص بالكامل وتسويتها رسميًا."

وفي حديثه إلى الحاضرين من قادة قطاع النفط والغاز وكبار المسؤولين الحكوميين في قمة أثينا للطاقة، أشار بارودي إلى عدة أسباب لإعطاء الأولوية لمثل هذه الاتفاقيات، بما في ذلك حقيقة أن لبنان وسوريا لديهما «مجموعات نفط وغاز بحرية محددة تتداخل بهوامش كبيرة».

وإعتبر أنه «إذا لم يتم تصحيح ذلك، فقد تعني النتائج أن المستثمرين سيقفون بعيدين عن كلا الجانبين، أو سيطئون في أنشطتهم

الاستكشافية، أو حتى أن العلاقات قد تتدهور بين البلدين». «وان أي من هذه التطورات من شأنه أن يقوض مصالح جميع المعنيين».

وحدّد بارودي ملاحظاته بضرورة التزام الدول الساحلية بسيادة (UNCLOS) القانون، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأوضح أن «قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار متاحة للجميع، وقد تم تحديد معانيها بشكل أكبر من خلال قرارات المحاكم والتحكيم والمعاهدات الثنائية، والتكنولوجيا المطلوبة لتحديد الحدود العادلة هي في متناول جميع الدول تقريبًا». «ما يعني عملياً أنه يمكن للحكومات أن تعرف مسبقاً ما يمكن أن تدلي به المحكمة أو المحكم حول مطالباتها بالحدود البحرية. طالما أن هناك حسن نية من كلا الجانبين، فإن هذا يبسط العملية بشكل جذري».

واردف بارودي إنه بالإضافة إلى حماية مصالحهم الخاصة، فإن لبنان وجيرانه سيضربون أيضاً مثلاً مفيداً لدول البحر الأبيض المتوسط الأخرى في حل النزاعات الحدودية حياً.

وأشار على وجه التحديد إلى حالة تركيا واليونان وقبرص، حيث يهدد عدم وجود حدود بحرية تركية - قبرصية وتركية - يونانية مستقرة بعرقلة تنفيذ خط أنابيب مخطط لنقل غاز شرق البحر المتوسط إلى البر الرئيسي الأوروبي. حيث يُنظر إلى هذا المشروع على أنه أمر بالغ الأهمية لخطط أوروبا لاستبدال واردات الطاقة من روسيا، والتي تم تقليصها بشكل حاد منذ غزو الأخيرة لأوكرانيا عام 2022، خصوصاً وان الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الإيطالية العملاقة إيني حذر مؤخراً من أنه لن يمضي قدماً دون موافقة تركيا.

وقال بارودي «الأتراك واليونانيون والقبارصة يختلفون حول أشياء كثيرة، لكن لديهم أيضاً مصلحة مشتركة في كل من التنمية الاقتصادية، وبالتالي في الاستقرار المطلوب لتسريع هذه التنمية». وأضاف في هذا المجال فان «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر آلية موثوقة، متجذرة في العلم وتطبيقها القائم على القواعد، يمكن أن توفر الإطار لبدء مناقشة اختلافاته هذه الدول بطريقة خاضعة للرقابة».

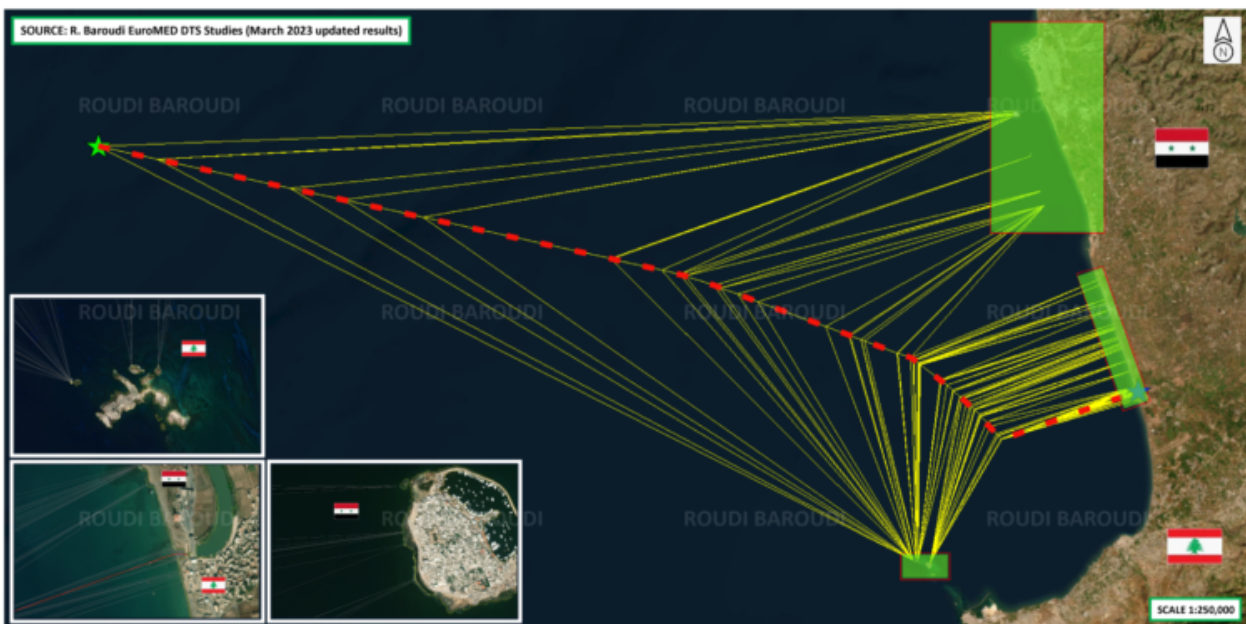
وقد تضمن عرض الدراسة من قبل بارودي أيضاً الكشف عن العديد من الخرائط الحصرية، بناءً على صور الأقمار الصناعية، والخدمات الجيوتقنية الأخرى. وتشير الخرائط إلى المكان الذي يحتمل أن تحدد فيه الحدود البحرية المقبلة، وفقاً للقواعد التي وضعتها اتفاقية

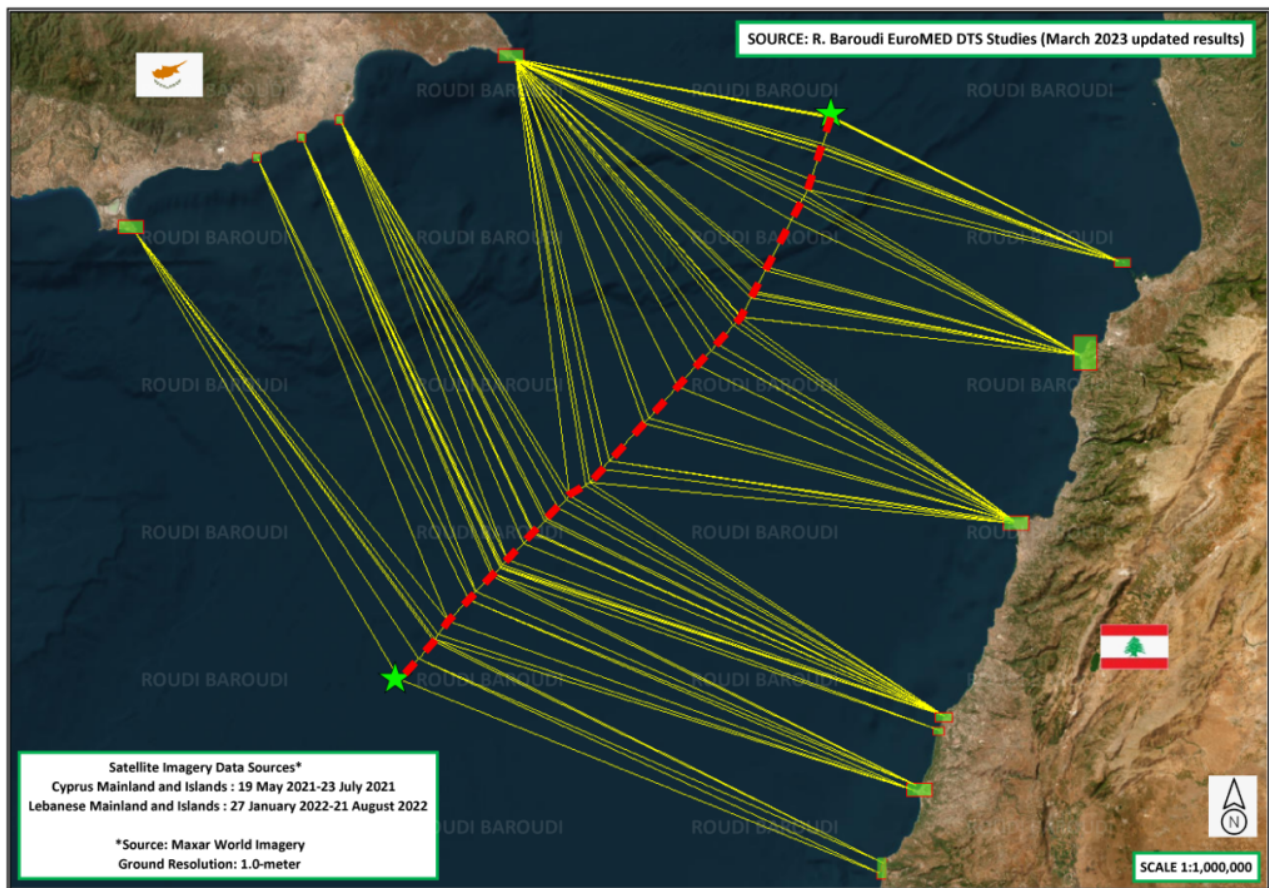
.الأمم المتحدة لقانون البحار

رودي بارودي، وهو من المختصين في صناعة الطاقة منذ أربعة عقود ولديه خبرة في كل من القطاعين العام والخاص، هو أيضًا مؤلف العديد من الكتب حول هذا الموضوع، بما في ذلك «النزاعات البحرية في البحر الأبيض المتوسط: الطريق إلى الامام». هذا العمل، الذي نشرته شبكة القيادة عبر الأطلسي في عام 2021، اصاب حينما توقع أنه يمكن حل الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية باستخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كنموذج واستخدام حلول غير تقليدية لجوانب معينة من نزاعهما الحدودي.



Eastern Mediterranean Maritime Boundaries: Lebanon needs to complete maritime borders by striking deals with Cyprus and Syria – veteran energy expert





ATHENS, Greece – June 25, 2023: Lebanon should follow up last year’s maritime boundary agreement with Israel by seeking similar deals with Cyprus and Syria, a regional energy expert told a high-profile energy conference in Athens on Wednesday.

“Lebanon should be pursuing open and unbiased dialogues with both of these neighbors, and the parties should continue the talks until their boundaries are fully mapped and officially settled,” said Roudi Baroudi, CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based in Doha, Qatar.

Speaking to an audience of industry leaders and senior government officials at the Athens Energy Summit, Baroudi cited several reasons to prioritize such agreements, including the fact that Lebanon and Syria have each “designated offshore oil and gas blocks that overlap by considerable margins.”

“If these are not rectified, the results could mean that investors will stay away from both sides, or they will slow-

walk their exploration activities, or even that relations could deteriorate," he told the audience. "Any one of these developments would undermine the interests of all concerned."

Baroudi rooted his remarks in the need for coastal states to abide by the rule of law, in particular the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS).

"The UNCLOS rules are available to all, their interpretation has been further defined by court verdicts, arbitration, and bilateral treaties, and the technology required to determine fair boundaries is within the financial grasp of virtually all states," he explained. "What this means in practice is that governments can know in advance what a court or an arbitrator would say about their maritime boundary claims. So long as there is good will on both sides, this radically simplifies the process." In addition to protecting their own interests, Baroudi argued, Lebanon and its neighbors would also be setting a useful example for other Mediterranean countries.

He pointed specifically to the case of Turkey, Greece, and Cyprus, where the absence of settled Turkish-Cypriot and Turkish-Greek maritime boundaries threatens to block a planned pipeline that would carry East Med gas to mainland. That project is seen as a crucial for Europe's plans to replace energy imports from Russia, which have been sharply curtailed since the latter's 2022 invasion of Ukraine, but the CEO of Italian energy giant Eni recently warned that it would not go forward without Turkish approval.

"The Turks, the Greeks, and the Cypriots disagree about many things, but they also have a shared interest in both economic development and, therefore, in the stability required to accelerate it," Baroudi said. "UNCLOS provides a reliable mechanism, rooted in science and a rules-based application thereof, which could provide the framework for them to start discussing their differences in a controlled manner."

Baroudi's presentation also included the unveiling of several exclusive maps he commissioned from one of the world's leading providers of high-precision mapping, based on satellite imagery, and other geotechnical services. The maps indicate where, following the rules laid down by UNCLOS, the future maritime boundaries are likely to be situated.

A four-decade veteran of the energy industry with experience in both the public and private sectors, Baroudi is also the author of several books on the subject, including, "Maritime Disputes in the Mediterranean: The Way Forward". That work, published in 2021 by the Transatlantic Leadership Network, rightly predicted that the Lebanon-Israel agreement could be resolved by both using the UNCLOS guidelines as a model and employing unconventional remedies to certain aspects of their boundary dispute.



Saudi Arabia's Oil Cut Risks Leaving Bitter Taste for Budget



Saudi Arabia's plan to slash oil production by around 10% may hit its finances hard.

Sunday's decision, which will see the kingdom lower crude output to 9 million barrels a day next month and perhaps beyond, has failed to boost prices much. Oil futures have risen less than 1% since Energy Minister Prince Abdulaziz bin Salman announced the unilateral cut after an OPEC+ meeting.

The prince, speaking in Vienna, described it as a "lollipop" for other members of the producers' cartel.

The kingdom's fiscal outlook was worsening even before this weekend. The budget was in deficit for the past two quarters as oil dipped, while spending on salaries and massive tourism and infrastructure projects soared.

The International Monetary Fund estimates Riyadh will need an oil price of almost \$81 a barrel to balance its books this year, which is above Brent's current level of around \$77.

The situation is starker when Crown Prince Mohammed bin Salman's giga-projects such as the new city of Neom are taken into account. The IMF mostly excludes those because they're largely funded by the sovereign wealth fund and other state entities, rather than directly from the government's budget.

If those are included, Saudi Arabia's breakeven oil price rises to \$95 a barrel, according to Bloomberg Economics.

The Saudi government is more optimistic and expects to post an annual fiscal surplus of \$4.3 billion for this year.

The kingdom was the fastest-growing economy in the Group of 20 last year, as Russia's invasion of Ukraine roiled energy markets and pushed oil above \$125 a barrel. It also pumped an average of 10.5 million barrels a day, an annual record.

Saudi Arabia's Solo Oil Cut Is a Risky Strategy: Javier Blas

The latest production cut means the economy will probably grow 0.7% in 2023 instead of 1%, according to Monica Malik, chief economist at Abu Dhabi Commercial Bank PJSC.

It "will also increase Saudi Arabia's budget breakeven oil price if all other things remain equal," said Malik.

Many energy analysts, as well as the Organization of the Petroleum Exporting Countries, expect the oil market to tighten in the second half of the year as demand in China and India picks up further. That could bolster prices, outweighing the financial impact on Saudi Arabia of its lost

production.

But plenty of traders are bearish, saying high interest rates and economic weakness in the US and Europe will weigh on oil prices for at least the rest of the year.

Riyadh's move to lower output is "unlikely to underpin a sustainable price increase," said Citigroup Inc. analysts including Ed Morse. "Demand is looking weaker and non-OPEC supply stronger by year-end than many analysts had forecast."

If oil doesn't jump, "we expect that additional production cuts will be more prolonged and the impact on the fiscal balance will be more negative" for Saudi Arabia, said Amy McAlister, lead economist for Europe, Middle East and Africa at Oxford Economics.

– With assistance by Paul Abelsky

Climate science beats climate fatalism



The Paris climate agreement's goal of limiting global warming to 1.5C is in the headlines again. According to the latest projections from the World Meteorological Organisation, "There is a 66% likelihood that the annual average near-surface global temperature between 2023 and 2027 will be more than 1.5C above pre-industrial levels for at least one year." A supercharged El Niño cycle means that record-breaking temperatures are almost certain.

But, as concerning as these warnings are, it would be even more worrying if one year above 1.5C was taken as a sign that the 1.5C target has been missed. Drawing that erroneous conclusion would lead us to abandon the Paris agreement's goal just when we should be doubling down on it.

The 1.5C goal will not be lost with just one or a few years of extreme temperatures. The Paris goal refers to human-caused temperature increases that are measured over the course of decades. We must keep this firmly in mind to stave off the dangerous climate fatalism that has been gaining momentum in recent years.

Yes, now that the planet has warmed roughly 1.2C above pre-

industrial levels, “once-in-a-century” heatwaves, forest fires, and floods are becoming more familiar to us. In some low-lying regions, rising seas are already forcing people to relocate. But there is still a massive difference between 1.2C and 1.5C – let alone between 1.5C and 2C – and the science shows that it is still possible to end this century at or below 1.5C.

Recent climate research has affirmed the importance and necessity of the 1.5C guardrail. As the Intergovernmental Panel on Climate Change warned last year, extreme weather events, ecosystem collapse, and planetary tipping points can happen at markedly lower levels of global warming than previously thought. Since the IPCC’s last reporting cycle in 2014, we have amassed much more evidence to show that even a 1.5C warmer world would be immensely challenging, and that temperature increases above that level would be truly devastating.

With every additional tenth of a degree of warming, more people will be exposed to life-threatening heatwaves, water shortages, and flooding. Worse, various studies show that the likelihood of reaching tipping points, like the potential collapse of the West Antarctic ice sheet, increases exponentially above 1.5C. These represent red lines. The world would not fall off a cliff, but there would be a fundamental shift in which planetary systems start moving irreversibly down the path toward more ice melt, marine-ecosystem change, and rising sea levels.

The only sensible approach is to mitigate that risk by reducing greenhouse gas (GHG) emissions as fast as possible. Though we still might overshoot the 1.5C limit in the short term, we can return to it in the long run. But that will be possible only if we have cut fossil-fuel emissions to zero. This is the crucial first step toward achieving net-zero GHG emissions.

It is no less important to preserve and restore the natural land and ocean systems that absorb and store carbon. And if we distort the Earth’s carbon cycle (through the thawing of

permafrost, for example), we will undermine our ability to reverse global temperature increases.

Limiting warming to 1.5C this century requires that we halve our emissions by 2030. This is not an arbitrary figure. Only if we halve our emissions this decade will we halve the pace of warming in the 2030s and bring it to a halt in the 2040s. Think of it as the difference between tackling climate change ourselves, or passing a civilisational time-bomb to our children.

Slowing the warming process also buys us precious time for adaptation. Even a rich country like the United States will be limited in how fast and fully it can adapt to the consequences of climate change. For those in more vulnerable places, the situation is incomparably worse. Disasters like the flooding in Pakistan last year can derail a country's economy and leave it in a downward spiral of rising debt and poverty – all of which will be compounded by future climate disasters for which it could not afford to prepare.

Moreover, many of the net-zero commitments made by governments, companies, and cities around the world are premised on the 1.5C limit. Phaseout plans for coal (such as those in Germany, Vietnam, and the United Kingdom) are based on 1.5C-aligned modelling, which shows that OECD countries need to stop using coal by 2030, and that non-OECD countries need to do so by 2040. Gas must follow shortly thereafter.

With the clock ticking down, these 1.5C-based models are telling us how to prioritise. We must decarbonise electricity first, then electrify as much transportation, buildings, and industry as we can, while also reducing demand. Beyond this low-hanging fruit, we also will need to scale up technologies for carbon removal.

Investments have been moving in this direction. Since the Paris agreement was concluded in 2015, the costs of solar, wind, and batteries have plummeted. Electric vehicles and heat pumps are going mainstream. These are market-driven responses to government incentives. Public policy has been crucial for instilling confidence and supporting clean-energy growth.

To give up and start looking beyond 1.5C would let big emitters off the hook. Rather than instilling confidence, it would signal to everyone that they should expect less – and betray all those who live in places that lack the resources and possibilities to adapt to a warmer world.

If we don't keep pushing for the most ambitious science-based targets, those with vested interests in the status quo will exploit our fatalism. Following a massively profitable year, owing to Russia's war in Ukraine, BP recently signalled that it will divert much of its intended investments in decarbonisation toward oil and gas.

The best science we have tells us that 1.5C is still feasible, and it tells us how to get there. As the British climate-change diplomat Pete Betts puts it, "If we do go above 1.5C, the message is not to give up. It's to double down." – Project Syndicate

l Carl-Friedrich Schleussner is Head of Climate Science at Climate Analytics and an honorary professor at Humboldt University Berlin.

l Bill Hare is a founder and CEO of Climate Analytics.

l Johan Rockström is Director of the Potsdam Institute for Climate Impact Research and Professor of Earth System Science at the University of Potsdam.

QatarEnergy signs production sharing contract for Agua-Marinha block in Brazil



QatarEnergy, and its joint-venture partners TotalEnergies, Petrobras, and PETRONAS Petr leo Brasil Ltd (PPBL) signed the Production Sharing Contract (PSC) for the Agua-Marinha block, which was awarded to the consortium in December 2022 in the 1st Cycle Permanent Offer round, by Brazil’s National Agency of Petroleum, Natural Gas, and Biofuels (ANP).

Under the terms of the PSC and associated agreements, QatarEnergy will hold a 20% working interest, alongside TotalEnergies (30%) Petrobras (operator, 30%), and PPBL (20%). Commenting on this occasion, HE the Minister of State for Energy Affairs, Saad bin Sherida al-Kaabi, also the President and CEO of QatarEnergy, said: “We are pleased to sign the Production Sharing Contract with our partners and with

Brazil's Ministry of Mines and Energy. This signing builds on QatarEnergy's sizeable upstream presence in Brazil, and we look forward to progressing with exploration activities on this highly prospective block. I wish to thank Brazil's National Agency of Petroleum, Natural Gas, and Biofuels and the Brazilian authorities for this opportunity and their ongoing support."

The Agua-Marinha block has a total area of 1,300sq km and is located in water depths of about 2,000m within the prolific Campos Basin. The work programme includes drilling one exploration well during the exploration period.

Building a new, better SDR BY JAYATI



With much of the developing world teetering on the edge of a

debt crisis, the calls for a new issuance of special drawing rights (SDRs, the International Monetary Fund's reserve asset), have grown louder and more urgent. But to have the desired effect, the International Monetary Fund (IMF) must modify its allocation criteria and clarify how SDRs can be used to support low- and middle-income countries through the current economic turmoil.

One proposal currently being considered is to expand SDR allocation beyond individual countries to include multilateral development banks and dedicated funds. The idea of channelling SDRs to multilateral institutions like the World Bank and regional development banks, which are uniquely equipped to assist emerging and developing countries, has become increasingly popular in recent years.

The Bridgetown Initiative, led by Barbadian Prime Minister Mia Mottley, has called for a new issuance of SDR500bn (\$650bn) "or other low-interest, long-term instruments" to support the creation of a multilateral agency that would accelerate "private investment in the low-carbon transition, wherever it is most effective."

Similarly, the recent report by the High-Level Advisory Board on Effective Multilateralism (of which I was a member) recommends the "immediate, and thereafter regular" annual issuance of additional SDRs to aid countries facing foreign-exchange shortages. The report also suggests that IMF shareholders amend the organisation's Articles of Agreement to permit "selective SDR allocation." This proposed change aims to facilitate a more targeted and effective distribution that prioritises the most vulnerable countries over the world's largest economies, which receive the lion's share of SDR allocations under the current rules.

Another proposed amendment stipulates that "specific conditions" would automatically trigger SDR allocations to ensure a "swifter global response." Notably, the report emphasises that eligibility for SDR allocation should not be conditional on the recipient country adopting an IMF-supported fiscal consolidation program.

Unfortunately, these proposals were not even discussed during the Spring Meetings of the IMF and World Bank in April. But we must continue to pursue these reforms, because increased international liquidity, delivered in a timely and efficient manner, is needed more than ever.

By modernising the outdated system of SDR allocation, the international community could also narrow the climate-finance gap. But, first, the many developing countries currently at risk of a severe debt crisis must receive immediate budgetary support. Unless we create a global financial safety net, the United Nations Sustainable Development Goals stand little chance of being met.

The ongoing financial turmoil highlights the current system's inherent inequities. Over the past few weeks, governments that control global reserve currencies, such as the United States and Switzerland, have pumped massive amounts of liquidity into the banking sector to rescue private banks. In contrast, debtor countries that have applied for debt relief under the G20's Common Framework for Debt Treatments have been waiting for years for a fraction of those sums.

The sovereign-debt crisis currently engulfing the world's poorest countries, which also happen to be the countries most affected by climate change, requires immediate action. At a minimum, low- and middle-income countries grappling with balance-of-payments challenges should be given the opportunity to bolster their foreign-exchange reserves through a new SDR allocation.

But even if a fresh allocation is eventually agreed upon, countries must understand how to make the most of it. Unfortunately, the IMF's vagueness on this issue has caused much confusion, with some asserting that SDRs belong to central banks, not governments, and others insisting that they are loans rather than assets distributed by the IMF.

Consequently, many recipient countries' newly allocated SDRs simply augment foreign-exchange reserves. While this can have a positive impact by increasing a country's perceived creditworthiness, it can also hinder more effective uses of

SDRs, particularly in times of acute shortages and fiscal constraints.

The Ecuadorian economist Andrés Arauz has highlighted these concerns, arguing that there is no legal basis for central banks to appropriate SDR allocations. The IMF's own guidance says that members "enjoy a large degree of freedom in how to manage the SDRs allocated to them," including the extent to which "central banks are involved in their management and whether the budget can directly use them for budget support." According to the Fund, SDRs are "allocated and held by the member and instructions for its use come through the fiscal agency of the member" (emphasis added). In other words, governments can use SDRs as they see fit.

The confusion over the nature and status of SDRs stems, in part, from the IMF's own misclassification of these assets. As Arauz points out, prior to the release of the IMF's latest balance-of-payments manual (BPM6) in 2009, SDR allocations were treated as equity rather than as liabilities that recipient countries must repay. The BPM6, however, reclassified them as liabilities, essentially treating them as debt. This change, which was made without clear reasoning or transparent discussion, must be contested, because it can deter the use, transfer, and recycling of SDRs, preventing allocations from fulfilling their potential.

Some countries, particularly in Latin America, have demonstrated creativity in their use of SDRs. Ecuador, for example, used them to finance its 2021 investment plan. The same year, Paraguay channelled its allocation to investments in health, education, housing, and other public expenditures, and Argentina used its \$4.6bn allocation to pay off maturing debt, fulfilling its obligations to the IMF.

In other countries, central banks' perceived role as the custodian of SDRs did not completely restrict alternative uses. Colombia, for example, used SDRs to facilitate a domestic debt swap between the government and the central bank and generate short-term liquidity. Although Mexico's central bank asserted its ownership of the country's SDRs, the Mexican

government acquired international reserves from it through a currency exchange in late 2021.

The current crisis is an opportunity to construct a fairer, more sustainable international monetary system. A sensible reform agenda must include increased SDR issuance and the creation of more efficient and equitable distribution mechanisms. To achieve this, the G7 countries, as the IMF's largest shareholders, must demonstrate a modicum of wisdom and leadership. – Project Syndicate

l Jayati Ghosh, Professor of Economics at the University of Massachusetts Amherst, is a former member of the UN Secretary-General's High-Level Advisory Board on Effective Multilateralism.

Qatar sees 'very big demand' for North Field expansion gas: Al-Kaabi



HE the Minister of State for Energy Affairs Saad bin Sherida al-Kaabi said Qatar potentially will run out of gas for supplies from the North Field expansion by the year-end, because of “very big demand” for long-term contracts.

“We have signed a large contract with China. We have other deals that we are working on. With so many deals lining up, we will potentially run out of gas from the North Field – both North Field East and North Field South. There is very big demand. Additional gas from the North Field will be available by 2026; all contracts have been awarded,” al-Kaabi said at a ministerial session at the Qatar Economic Forum Powered by Bloomberg in Doha Tuesday.

The expansion project will increase Qatar’s liquefied natural gas (LNG) production capacity from 77mn tonnes per year (MTPY) to 126 MTPY, through the North Field East (NFE) and North Field South (NFS) expansion projects, with first LNG expected by 2026.

Qatar will add 65mn tonnes per year of LNG to meet the growing needs of the world from its North Field expansion and its project in the United States, al-Kaabi said.

"We don't follow what others say we should do...we do what is technically possible with our fields. When it's the right time and technically we can do it, we'll definitely do more," the minister said.

Talking about the gas supply and demand situation in future, al-Kaabi said, "There is going to be a shortage in oil and gas in future, predominantly due to the push on (energy) transition. It is really aggressive without studying it. If you look at economic and environment stability, these are not mutually exclusive... we have to have both.

"And if you push some countries into doing that, that doesn't help humanity in general. The only thing that saved humanity and Europe this year was a warm winter and the slowdown in the economy worldwide. If the economy comes back in 2024, the worst is yet to come," said al-Kaabi.

"If you look at future, whether it is oil or gas, because of decade-long lack of investments, due to the push to transition of energy, there is going to be shortage for both."

Al-Kaabi emphasised the need to have a "mix" of all energy resources and said, "You need a mix of all energy sources and people need to realise that you need oil, gas and renewables. People talk about renewables as if it's a fix-all.

"If you look at renewables you can generate electricity from wind and solar, but you can't make plastics or any sort of such products. So by saying renewables generate electricity does not solve the problem, you need a proper energy mix. And it can't be driven by politics and politicians wanting to get in the seat to say this is the solution. It's a nice pitch to say energy transition, but when you dig down and look at the reality, it's not achievable."

Al-Kaabi said he was "thrilled" that the G7 final communique spoke about the need for more LNG for the world and warned the world would face a shortage of oil and gas due to a lack of investment.

"I am thrilled that finally the G7 in their final communique said they need more LNG to be supplied to the world. We've been saying this for the last 10 years," al-Kaabi noted.

Crippling Heat Deepens Asia's Reliance on Russian Energy



The extreme heat that's been scorching Asia in recent weeks has produced one clear beneficiary – Russia.

As countries across the region scramble to make sure they have enough coal, gas and fuel oil to keep the lights on and air conditioners running, Russian energy being shunned by the West is looking increasingly attractive.

What began as a push from the Kremlin to fund its invasion of Ukraine has now turned into a pull from Asian economies anxious about making sure their power generators are supplied with enough fuel in what could be the hottest year on record.

“The worst place to be right now amid these searing

temperatures is South Asia, especially poorer nations like Pakistan or Bangladesh,” said John Driscoll, director of JTD Energy Services Pte in Singapore.

“When you can’t even take care of your people’s basic needs, it’s very hard to care too much about international affairs.”

To get Bloomberg’s Energy Daily newsletter direct to your inbox, click here.

Russian exports to Asia of thermal coal and natural gas, the two fuels most often used for electricity generation, have grown markedly this year, figures from data intelligence firm Kpler show.

Coal volumes jumped sharply to 7.46 million tons in April, about a third higher than a year earlier. Shipments of liquefied natural gas to Asia have also been growing in recent months after prices retreated from record highs that had made the fuel unaffordable for many poorer nations.

Meanwhile, Asian imports of Russian fuel oil, a dirtier and cheaper alternative for power generation, had the two highest months on record in March and April, according to Kpler.

The impetus for the region to buy more Russian energy is likely to increase due to an emerging El Niño weather pattern, which has already sent the mercury soaring in parts of the region. Vietnam’s prime minister has warned of power shortages this month, while Myanmar is struggling with worsening blackouts.

Carbon dioxide emissions from burning fossil fuels are trapping heat in the atmosphere. That’s warming the planet and is the primary driver of more extreme weather events, including heat waves.

In India, heat-driven power demand will likely be satisfied mostly by coal, said Aniket Autade, power fundamentals analyst

for Rystad Energy.

Read More: [A Billion Air Conditioners Will Save Lives But Cook the Planet](#)

China and India – the most enthusiastic buyers of discounted Russian oil – are also purchasing the most coal, gas and fuel oil. They took more than two-thirds of Russian coal sent to Asia last month, according to Bloomberg calculations based on Kpler data. South Korea, however, scooped up 15% of the shipments, while Vietnam, Malaysia and Sri Lanka have also emerged as significant buyers.

For fuel oil, China and India were again the biggest buyers from Russia, with Saudi Arabia and the United Arab Emirates also major importers, the Kpler figures show.

Bangladesh, Pakistan and Sri Lanka will probably import more Russian fuel oil for power generation, according to Emma Li, an analyst with Vortexa. The Middle East has also recently increased its imports, and that's likely to continue over the summer, she said.

Pakistan said this month it was keen to pay for Russian oil imports with the Chinese yuan. The country has placed an order for a single cargo of the crude, but is keen for a long-term deal to buy it in Chinese currency, its power minister said.

Even Japan, a close ally of the US and therefore reluctant to increase imports from Russia, might expand buying within contractual limits, according to Chris Wilkinson, senior analyst for renewables at Rystad.

“Japan may consider purchasing more LNG from Russia under its existing long-term contracts, as it is more cost-effective than buying on the spot market,” he said.

For JTD Energy's Driscoll, the increasing purchases of Russian

energy by many Asian countries highlights both the White House's declining clout and the perilous situation many nations find themselves in.

"[They] are asking themselves: would I rather risk falling afoul of the US or forgo steep discounts on energy?," he said. "When there's a good deal on the table, how can poorer nations afford to say no?"

– *With assistance by Aaron Clark*